بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 16 ديسمبر 2019

الدولة والمجتمع المحلّي وصناعة العنف

حالة الحوض المنجمي بالجنوب الغربي التونسي

المنجي حامد
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019
All rights reserved © 2019

الدولة والمجتمع المحلّي وصناعة العنف

حالة الحوض المنجمي بالجنوب الغربي التونسي[1]

1 - نشر هذا البحث في كتاب "التعصب والتطرف والعنف، مقاربات في المجتمع والدولة والدين"، إشراف منير السعيداني، مؤمنون بلا حدود، 2019

الملخص:

تعرف المجتمعات الراهنة تحولاتٍ يصعب معها فهم منطق فعل الدولة، وفهم منطق فعل المجتمع، أكثر من أيّ وقت مضى. ومن بين الأمثلة القريبة على ذلك صعوبة فهم الدّولة التونسية للتحوّلات المجتمعية منذ بداية الحركة الاحتجاجية المطلبية في الحوض المنجمي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية سنة (2008م)، وصعوبة فهم ذلك المجتمع ذاته لتحوّلات دور الدّولة وطريقة تعاطيها مع الوقائع المستجدّة.

وتُعدُّ المقابلات التي أجريناها مع شهود عيان من المجتمع المحلي المنجمي، ومتابعة مواقف بعض المشاركين في الاعتصامات التي جدّت خلال تلك الحركة، وتتبع مقاطع من معيشهم اليومي، منبعاً مهماً للمعلومات حول شدّة الوجع الذي يمكن لدولةٍ أن تصنعه لمنظوريها جراء سياساتها الممتدة على سنوات طويلة. ويعمل البحث الآتي على بيان كيفية تسبّب هذا التقابل دولة/مجتمع في خلق وضعيات عنف وعنف مضاد باعتبارها وضعيّات اجتماعية مصنوعة تاريخياً.

مقدمة:

عاش المجتمع التّونسي تحوّلاتٍ مهمّة وسريعة، وأحياناً صادمة، وعلى الأخص خلال العشريتين الأخيرتين السابقتين على اندلاع الحركة الاحتجاجية المطلبية لسنتي (2010-2011م)، وصلت ردود فعل الدولة فيها، في الكثير من المناطق، إلى القتل وإراقة الدّماء من قبل القوات الأمنية المكلفة بـ «حفظ النظام»، ما أعطى الدولة صورةً قريبة من صورة «دولة-التنّين»، وعلى الأخص كلّما أفرطت في العنف.

ولئن كان لتلك التحوّلات سوابق مهمّة جدّاً قبل الفترة التي نركّز عليها، فلم يكن من الممكن رصدها إبّان الاستقلال عندما كانت عقيدة «حبّ الوطن» هي الخيط الواصل بين مختلف المناطق والشرائح، إلا من خلال فرض منطق الالتفاف حول الدّولة الوطنية. وكان ذلك يعني عدم إيلاء الخصوصيّات المجتمعية المختلفة والمتفرعة عن الهويّة الوطنية الجامعة اعتباراً كبيراً، حيث تمّ صدّ كل ما له طابع متميّز يستمدّه من نسيج العلاقات الاجتماعية غير المدولنة. ففي ذلك السّياق كانت نخبة عهد الكفاحين المسلّح والسّياسي، إبّان الفترة الاستعمارية، تَعدّ الدّولة ضمانةً للمشروع المجتمعي بعد الاستقلال. وكان يعوّل على ذلك المشروع، حيث يضعف الفوارق الاجتماعية، ويوجد شراكة سياسيّة فاعلة تمنع الاستئثار بثمار الاستقلال وترفض تعميق الفوارق الاجتماعيّة في توزيع المداخيل أو الاستفادة المتفرّدة من الثّروة الوطنية على حساب الكلّ الاجتماعي.

أمّا في مرحلة ثانية، ويمكن العودة بها إلى أواسط سبعينيات القرن العشرين، فقد أصبح المجتمع أكثر قابليّة للتّفكك[1] نتيجة ارتباط الرّوابط الاجتماعية المبنية في مرحلة ما بعد الاستعمار بالتقاطعات المصلحيّة المبنية على متغيّرات مادّية قامت على تحالف رأس المال المحلّي مع رأس المال الأجنبي بوساطة من الدّولة، وتحت عنوان التّشجيع على الاستثمار. إن ما يهمّنا في ذلك التّحوّل هو أنّه مسّ في العمق خصوصيات المجتمعات المحلّية، فدخلت بموجبه في صراع مع الدّولة المركزية، وهو ما جعلها في العديد من المناسبات تخرج عن مستوى المطالبة إلى مستوى الممانعة في قبول السّياسات العمومية المسطّرة في العاصمة.

وعلى الرّغم من عدم حدية التقسيم المرحلي الذي وضعناه، من الممكن أن نستنتج أن التحوّل المجتمعيّ، الذي شهدته تونس من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية المشار إليهما، ترافق مع تحوّل دولويّ عبّر:

1 - القابلية للتفكك شبيه تهيّؤ المجتمع لامتلاك ما يسمّيه مالك بن نبي القابلية للاستعمار، غير أنّه استعمار من نوع آخر، وهو سطوة رأس المال الوطني على الثروة، وهي في الحالة التي ندرس الثورة المنجمية من خلال استغلال عائدات الحوض المنجمي دون إشراك المجتمع المحلي في استخراج الثروة وتدبير كيفية استغلالها، وهو منوال تدبيري أسس لمسار كامل من التوتّر بين الدولة والمجتمع استمر إلى ما بعد أحداث الحوض المنجمي سنة 2008م.

- في المرحلة الأولى مباشرةً بعد الستّينيات، عن قدرته على لمّ شتات «الشخصية التّونسية» عبر مقولة الحزب الواحد، وسيطرة شخصيّة «الزّعيم» الحبيب بورقيبة على قاعدة السّياسة التعاضدية، حيث أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل طرفاً أساسيّاً فيها يشتغل ضمن التحالف الباني للدولة بصفته السّياسيّة الداعمة للدولة الوطنية لا بصفته الاجتماعيّة المطلبية فقط.

- في المرحلة الثّانية، عن تهرّم النّظام السياسي البورقيبي وبداية تصدّعه والدّخول في مرحلة اجتماعيّة-سياسية ذات مؤشّرات إلى ظهور مصاعب اقتصاديّة واجتماعيّة جدّية في جهات الجنوب الغربي.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التحولات اللاحقة عمدت فيها الدّولة المركزية إلى التخفيض من مستويات تحمّلها ما كان من مسؤولياتها المباشرة التقليدية، وذلك من خلال سياسات مختلفة، منها التّفويت في أجزاء من مشاريعها وشركاتها للقطاع الخاص وإشراكه في بعض الأعمال المرتبطة بالقطاعات الحيويّة مثل المناجم والطّاقة. وبالتوازي مع ذلك، تم التوسيع في «صلاحيّات» النّقابيين المحلّيين، حيث يكونون هم قناة توزيع عائدات «النمو» والازدهار على منظوريهم مقابل الالتزام بشكل غير مباشر بالدّفاع عن المخطّطات التّنموية عنواناً «للخيارات الوطنية في تطبيقاتها المحلّية».

ولكن هذا الأنموذج ظلّ يتعرّض للضّعف المتزايد نتيجة تقلّص ما كان يمكن للدولة أن تهبه من عائدات «العقد الاجتماعي»، الذي كان النّقابيون المحلّيون هم منفّذوه الحقيقيون على الأرض في كلّ مجتمع محلّي. في هذا السّياق، مرّ التتابع الذي شهده تاريخ الجنوب الغربي التونسي من الأحداث التي عمّت البلاد بمناسبة الإضراب العام الذي خاضه الاتحاد العام التونسي للشغل (كانون الثاني/جانفي 1978م)، إلى ما عرف بأحداث قفصة (كانون الثاني/جانفي 1980م) وصولاً إلى انتفاضة الخبز (خلال شهر كانون الثاني/جانفي 1984م)[2]... وهو تتابع يكشف عن درجة العسر الذي كان يجده أنموذج تقاسم أعباء تطبيق العقد الاجتماعي على الأرض، وعلى الأخص في مستوى شكل العلاقة بين السّلطة المركزية والمجتمع المحلي.

لقد مارست الدولة في كل هذه الحالات عنفاً، وتلقّت أحياناً عنفاً مضادّاً، وهو أمر يصحّ على الجنوب الغربي للبلاد التونسية. ويسمح لنا الرّبط بين السّياسات التّنموية وممارسة الدّولة للعنف في هذا المجتمع المحلّي بالذّات بأن نضع فرضية تقول إن ممارسة العنف بين الدّولة ومنظوريها هي نتيجة تفاعل خلاق بين الطّبيعة (خصوصية الجغرافيا) والمجتمع والوعي، أو، بتعبير مالك بن نبي، بين النّاس والزّمن والأرض. ففضلاً عن الحوادث التي تجعل العنف معبّراً عن إشكالية علاقة الدّولة المركزية بالمجتمعات المحلية على

2 - لشهر كانون الثاني/جانفي حضور قوي في الحركات الاحتجاجية في تونس المعاصرة، كما تدل عليه مختلف التواريخ التي نستعرضها هنا.

اختلافها، إنّ العنف المتبادل بين الدّولة والمجتمع المحلي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية ذو تميّزٍ سار وفق متغيّرات الزّمان والمكان وطبيعة ما تنتجه الأرض بوصفها خصوصية جغرافية-جيولوجية محدّدة.

تتطلب علاقة الدّولة بالمجتمع المحلّي في الجنوب الغربيّ من البلاد التونسيّة التحرّي في حقيقة ما ترتّب عليها من خصوصية في علاقة الدّولة المركزية بالمجتمع المحلّي. وقد اخترنا أن نركّز على ما في هذه العلاقة من عنفٍ وعنف مضادّ بمناسبة الحركة الاحتجاجية المطلبية التي اندلعت في المنطقة، التي تُعرف بأنها حوض منجمي سنة (2008م)، ومحاولات إخمادها وردعها بالقوّة.

أولاً: في السّلطة والدّولة ومشروعية ممارسة العنف:

الدّولة أحد المباحث العصيّة في الدّراسات السّوسيو- سياسيّة، لأنّه محلّ تداخل محدّدات عدّة، وهو ما جعل عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو مثلاً يتجنّب استخدام مفهوم الدولة. إنه يتحدّث بكثافة أكثر عن «حقل السلطة»، ويستخدم مفهوم «الهيمنة الرّمزية» باعتبارها أحد تجلّيات ممارسات هذه الدّولة. وهو لم يكن منشغلاً بتأسيس «نظرية للدّولة» بقدر فهم آليات اشتغالها والعمل على امتلاك أدوات تحليل تسمح له برصد إيقاع فعلها الاجتماعي المنتج للفاعلين الاجتماعيين الذين لهم، هم بدورهم، تأثير بالغ في صورة الدّولة. يعني ذلك أنّ مجال ممارسة الدّولة حقل اجتماعي، ولكن له خصوصيته، أو هو، بتعبير بورديو (p. bourdieu)، «ميتا- حقل»[3]، وفيه تكون هي الفاعل الخفيّ الذي يتستّر وراء آليات اشتغال الحقول الفرعيّة مثل: الحقل السّياسي، والحقل الاجتماعي، والحقل الاقتصادي، والحقل الثّقافي.

إلا أنّ المجتمعات ظلّت تاريخياً ترى الدولة وكأنّها ائتمان منظّم على مصالحها من ناحية طابعها التّعاقدي حول الأمن والسّلامة، معتبرة إيّاها الضّامن لما يحتاج إليه منهما أفراد المجتمع. هي «الوازع الذي يزع بعضهم عن بعض»[4]، وكأن تاريخها نشوئي تطوّري[5] يبدأ من دولة فرد يتصرّف مختزلاً كلّ السلطات بين يديه في ارتباط بصورة الزّعيم بما له من رأس مال رمزي. ثمّ يمرّ إلى دولة أفراد ويكونون عادة في شكل عائلة تجمعهم مصالح قائمة على القرابة وشبكات المصالح المتحالفة. وعلى العموم يختتم الرّسم التطوري لتاريخ الدولة بما توصف به آليات الدولة متشعّبة المكوّنات، وهي أكثر تعقيداً من حيث تمثيلها لمصالح متداخلة بين العائلي والفئوي والطّبقي...

3 - النحال، مصطفى، «عن الدولة والعنف الرمزي»، محاضرات ألقاها بيير بورديو في الكوليج دو فرانس 1989-1992م، الاتحاد الاشتراكي، 2012/10/19م.

4 - العبارة لابن خلدون، ويقصد بها مستوى معيناً من الحكم، ومرحلة تمرّ بها الدولة قبل فرض سلطانها وبسط هيمنتها على المجتمع.

5 - لا يعني ذلك أننا نسقط مقولة التاريخ الدائري عند ابن خلدون الذي يرى أنّ الدولة ليست إلا مرحلة من التاريخ السياسي والاجتماعي، وسرعان ما تتحول إلى عدم لتصعد دولة أخرى قائمة على عصبية أخرى بمقتضى الحتمية الاجتماعية.

وفي كلّ هذه الحالات، وعلى الرّغم ممّا يبدو لها من فعاليّة ودور في تثبيت الأمن والسّلام الأهلي في المجتمع، تعاني الدّولة من وهم ثبات التّسمية، إذ هي متقلّبة، متحوّلة، غير مستقرّة في طريقة الأداء، وعلى الأخص في منسوب العنف الذي تمارسه على المجتمع. ويقدّم بورديو مسوّغات للتّركيز على العنف الذي تمارسه الدّولة بصفته مسار استبطان لمقولات تفكير وأنساق تصنيف محدّدة هي عبارة عن مقولات معرفيّة اجتماعيّة تحدّد للفاعلين مواقع معيّنة ضمن البنية الاجتماعيّة القائمة. إنّ المجتمع بهذا المعنى هو تلك الذّاكرة التي تسكن الفرد في شكل نظام من المؤهّلات والاستعدادات والمواقف المتحكّمة في سلوكه تجاه مظاهر سلطة الدولة على مجريات حياته. والحال أنّ الدّولة تؤدي دوراً مركزياً، وهي الفاعل الرّئيس في تشكيل هذه الأنساق المعرفية وترسيخها وتثبيتها عبر النّظام المدرسي، أو عبر أنظمة أخرى لها الفعّالية نفسها مثل المؤسّسة الأمنية أو المؤسّسة العسكرية.

بهذا المعنى، تكون الدّولة إذاً مجال تقاطع الهويّات الاجتماعية الشّرعية التي تعمل على تبرير إجراءات القبول الاجتماعي والإدماج من ناحية، والإبعاد والإقصاء من ناحية أخرى. ذلك أن مؤسّساتها آلة لصناعة ما هو مجتمعي وما هو رسمي على حدّ سواء، وهذا ما يفسّر اعتبارها «وجهة النّظر الهندسيّة التي تصدر عنها جميع المنظورات»[6]. ويؤكد بورديو، في تناوله العنف الرّمزي والإخضاع الاجتماعي، مثلاً، أنّ «مسألة التديّن ومسألة الإخضاع هما وجهان لعملة واحدة»[7]، ذلك أنّ خضوع المهيمَن عليهم للمهيمنين يستند إلى مقولات التّفكير التي يشتركان فيها، والتي يصنعها القانون ويقبل بها الأوّلون، فتبدي لهم ما يعيشونه على أنّه شرعي الوجود. وبذلك يكون للحاكم وللمحكوم قواسم مشتركة تجعل الحاكم يزيد في حكمه وهيمنته، وتجعل المحكوم يزيد في خضوعه لحاكمه. فإذا ما كان ثمّة هامش لممارسة الحريّة تحوّل إلى هامش يختصّ به فعل العنف المضادّ لعنف الدّولة.

وبالعودة إلى العلاقة بين فعل الدّولة وفعل الدّين في تشكيل العنف، نرى أنّه عنف متعدّد الأشكال بحسب تعدّد الأديان، غير أنّه لا يخرج عن دائرة المقدّس بوصفه «تطبيقاً» لإيديولوجيا دينيّة. الأمر الذي يجعلنا نقول إنّه كلّما مارسه الإنسان على الإنسان خرج عن الطّقوس الدّينية بالمعنى الحرفي للكلمة، واقترب من المجال الواقعي لحياة النّاس وعلاقات القوّة التي تربطهم بعضهم ببعض[8]. إنّ مشروعية العنف الدّينية تتوقّف بمجرّد خروجه عن سياقه الدّيني، وهو بذلك يصير نوعاً من التسلّط السّياسي، وإن حاول أن يتزيّا من دون وجه حقّ ديني. وفي فترة متقدّمة من التّاريخ الاجتماعي أصبحت المجتمعات ملزمة عبر هياكلها الاجتماعية بتقنين العلاقات بين أفرادها على غير القاعدة الإيمانية الاعتقادية الدّينية حتى لا تتحوّل كلّ أنواع العنف إلى

6 - النحال، مصطفى، عن الدولة والعنف الرمزي...، مرجع سابق.

7 - المرجع نفسه.

8 - richard bruno, psychologie des groupes restreints, presses interuniversitaires du québec, québec, 1996, p.17.

عنف مشروع، وهو ما أوجد مشروعية احتكرها جهاز الدّولة في ممارسة العنف المسمّى شرعياً، تعرّف كلّ عنف آخر غير صادر عن أجهزتها بأنّه ليس من العنف الشّرعي[9].

إن استناد الدّولة إلى قوانين دينية أو وضعية يلتزم بها أفراد المجتمع عبر التّنشئة الاجتماعيّة والتّعليم... هو ما يجعل العنف المقنّن هو العنف المسموح به دولوياً، ولكن ذلك لا يمنع أنّه عنف يتخفّى وراء علوية الدّولة عن المجتمع، وكأنّها منفصلة عنه. كما أنّ الفرق بين العنف المقدّس والعنف الشّرعي هو تماماً الفرق بين من يعتقد بأنّ القيام بفعل ما يجنّبه العقوبة الإلهية بموجب قانون إلهي، ومن يدرك أنّ احترامه للقانون يجنّبه عقوبة من جانب أجهزة الدّولة بموجب قانون وضعي. وعلى هذا الفرق وهذا التقابل ثمّة توازٍ بين المظهرين. فجزاء الفعل في الحالة الأولى ديني، وجزاء الفعل في الحالة الثّانية اجتماعي ومدني. والدّليل على التوازي أنّ عنف الدّولة موصول بمشغل مركزي هو البحث في الضّابط الذي يبقى على صفته عنفاً شرعيّاً (عنف في حدود القانون)، وأن العنف الدّيني عنف موصول بمشغل مركزي هو البحث في الضّابط الإيماني الاعتقادي الذي يبقي على صفته عنفاً مقدّساً (عنف في حدود حماية الدّوغما).

إنّ علويّة القانون نصّاً وممارسةً صورةٌ من صور علويّة الدّولة وشرعيّة عنفها، ما يجعل إرادتها فوق مجمل إرادات الأفراد، ومن ذلك أنّها هي التي تنتج القوانين وتقوم بتطبيقها عبر احتكارها وسائلَ الإكراه من أجل فرض السّلم الاجتماعي.

وعلى الأغلب، وعلى الأخص في الأزمنة الحديثة، يُقدّم هذا الإخضاع على أنّه خضوع لعقد اجتماعي. ولكنّ العقد محدود من جهتي الزّمان والصّيغة، إذ إن حقّ الدّولة في الاستئثار بالعنف لا يعني أن يكون هذا العنف مطلقاً ومن دون حدود[10]. كما أنّ احتكار حق ممارسة العنف من دون تحصيل ما يفترض فيه من تحقيق المصلحة الاجتماعية العامة يجعل منه عنفاً فاقد الشّرعية، حيث يمكن أن يستوجب عنفاً مضادّاً. إن هذه الصّبغة الجدلية المزدوجة هي ما يجعل الدّولة أمام مسؤوليّة صعبة في كل مرّة تمارس فيها سلطتها، إذ يكون عليها أن تميّز فيها بين العدل والظّلم، والإنصاف والانحياز، وبين الحقّ والواجب.

ولكن، من جهة ثالثة أيضاً، يصحّ الأمر نفسه بالنّسبة إلى أفراد المجتمع الذين يتوجّب عليهم القبول بعنف الدّولة وخضوعهم لسلطتها خضوعاً إراديّاً وواعياً بمقتضى المصلحة العامّة لا بموجب الخوف من بطشها وسطوة مؤسّساتها وجبروت رجالاتها. والفرق شاسع بين الحالتين، إذ يكون الفرد والمجتمع في الحالة الأولى معبّرَين عن ولائهما واحترامهما للقوانين، في حين يضطلعان في الحالة الثّانية بدور لا يمنعهما

9 - وهو مفاد تحليل ماكس فيبر.

10 - richard bruno, psychologie des groupes restreints, op.cit. p.92.

من أن يكونا خصمين للدّولة، وأن يترصّدا الفرصة السّانحة للنّيل منها، والظّفر بكسر سلطتها، والاعتداء على مؤسّساتها باسم شرعية المقاومة.

هذان مستويان من ممارسة الحرب التي وصفها جاك شيراك «بأنّها هي أسوأ الحلول دائماً»، واضعة أحد الطّرفين أمام تحدٍّ يجبره على الدّفاع عن نفسه بعد استنفاذ كلّ الخيارات السّلمية، وهي ممارسة تنتهي إلى أن تكون حرباً عادلة، أو إلى أن تؤسّس لعدالة منتظرة بالنّسبة إلى الطّرف المجبر على خوضها والدّفاع عن نفسه بحسب القدّيس أوغسطين في كتابه (**مدينة** الله)[11]. بهذا المعنى لكلّ حرب قداستها، لأنّها تحمل قضيّة مجتمعيّة عادلة مثل الحقّ في فرض النّظام والإجبار على مراعاة المصلحة العامّة من جهة، أو الحق في العيش الكريم أو الحقّ في الحريّة من جهة ثانية[12]. وبذلك يتبيّن أنّ العنف اجتماعي، وهو بصفته مستوى معيّناً من مستويات الحرب الكبرى التي تخاض من أجل الحياة عامّة ظاهرة اجتماعية، وليست فردية حتّى وإن طال شخصين لا غير من دون المرور إلى نطاق أوسع. وبتعميمه يكون تعبيراً عن اتّساع الهوّة بين الطّبقات الاجتماعية والمناطق والمجتمعات المحلّية في نطاق الدّولة الواحدة والمجتمع الواحد. ومن ذلك أنّ في المكسيك مثلاً يعيش (40%) من السّاكنة تحت خط الفقر غير أنّ الفارق بين نسبة العشرين في المئة (20%) الأقلّ فقراً ونسبة العشرين في المئة (20%) الأكثر ثراءً يصل إلى ما نسبته (60%) من الثّروة الوطنية[13].

ما يهمّنا في هذا، وبالتّركيز على الجوانب الاجتماعية المحدّدة للعنف، أنّ العنف ليس فطرياً في الإنسان، بل يُكتسب بالثّقافة وبالتّنشئة الاجتماعية، وهو فعل في الغالب موجّه ضد الآخر ناتجاً عن مسار من التفاعل بين محدّدات نفسيّة تتعلّق بالفرد ومحدّدات اجتماعية تتعلّق بالمعيش وتفصيلاته المتقاطعة. خاصّيته هي الإكراه، إذ هو لا يتوقّف على إرادة الفاعل، وبذلك هو ليس خياراً فردياً محضاً، بقدر ما هو تعبير عن انسداد أفق إعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والجماعات والمؤسّسات الاجتماعية من دون كسر الحواجز التي تجعل الطّريق مسدودة حيث لا يرى الخلاص إلا عبر العنف.

في مستوى التّقنيات، يمرّ العنف عبر مراحل، إذ يبدأ بالتّعارض في الرّأي، فاتّساع هامش الاختلاف حدّ النّقمة والكره، ثم يكون المرور إلى العنف المادّي بتجلياته المختلفة. فإذا ما وصل إلى مرتبة العقيدة، بمعنى أن يصير سلوك العنف جزءاً من شخصية الفرد وأحد مكوّنات بنيته النّفسية، فإنّ ذلك يكون نتيجة لعدّة مسارات فردية وجماعية واجتماعية متضافرة.

---

11 - الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، 2015م، ص69.

12 - وليامز، باتريك، شعرية التمرد وحميمية الذات الثائرة حوار مع جوليا كريستيفا، كتابات معاصرة، المجلد 25، آب-أيلول 2016م، ص8.

13 - بوابة الأنباء، صراع الطبقات في المكسيك: www.anbagate.com

وقد يطال العنف إلحاق الضّرر بالممتلكات، مثل النّيل من ثروة الآخر، أو فعل اغتصاب الحرّيات الفرديّة والمجتمعية، وهو في عمقه خروج عن الحكمة والتعقّل والتريّث والرّويّة في بناء الصلات الاجتماعية. وللعنف حدوده ومستوياته وأشكاله. وقد تبيّن في الكثير من الحالات التاريخية أنّ الدّولة كلّما تدخّلت لإصلاح المجتمع أفسدت ما أرادت إصلاحه من أواصر الصّلات الاجتماعية، وظهرت أشكال احتجاجية مستحدثة. ولقد حفلت العشرية الأخيرة السّابقة على الحركة الاحتجاجية المطلبية، التي اندلعت في الجنوب الغربي للبلاد التونسية سنة (2008م) (ونركز عليها في الفقرة اللاحقة)، بأشكال عديدة من الاحتجاج مثل الإضراب عن الطّعام والمظاهرات والاحتجاج العلني والحرق الجسدي والانتحار ومحاولة الانتحار وخياطة الأفواه والتظاهر بالفوانيس والشّموع و«سلاح الأمعاء الخاوية» كناية عن الإضراب عن الطعام لدى المعتصمين والمعتقلين واحتجاجات التّدوينات على ساحة الحروب الإلكترونيّة...

ثانياً: دولة المناولة وملامح المواطنة المنقوصة:

1- من دولة الرعاية الاجتماعية إلى دولة المناولة:

يستخدم مصطلح المناولة مرادفاً لكلمة تقاسم، وكأنّنا في موضوع علاقة الدّولة بالمجتمع المحلّي إزاء تقاسم للأدوار بينهما. أمّا في دلالاتها السّوسيولوجية فهي عمليّة وساطة تقوم بها الدّولة بين المجتمع المحلّي وبعض الفاعلين، الأجانب منهم خاصّة، ممن يمتهنون الاستثمار وتوظيف رأس المال الأجنبي في المشاريع التّنموية محلّياً.

ومن علامات التحوّلات التي مسّت أدوار الدّول، وعلى الأخص منها الدول النّامية والمستعمرة قديماً، أنّ دور المناولة اقتصر على الدّولة الحديثة التي تدير المشاريع وتحقّق عائدات منها دون أن تتحمّل تكاليفها أو نتائجها غير المرغوب فيها اجتماعياً وسياسياً، وبذلك تكون وسيطاً تصحّ عليه التّسمية البرتغالية «كومبرادور». إن اعتبار دولة المناولة أحد تجلّيات التّحوّل الذي شهدته العلاقة بين الدّولة والمجتمع يقوم على أنّه تحوّل أساساً في طبيعة الدّولة، إذ تكف عن أن تكون دولة رعاية اجتماعية تتكفّل بالتّشغيل والصّحة والتّعليم وكلّ الخدمات الضّرورية للفرد والمجتمع، لتصير في واقع سيطرة رؤوس الأموال العابرة للقارّات دولة متكفّلة بإدارة الصّراع[14] بين رأس مال أغلبه أجنبي متنفّذ وبين شرائح المجتمعات المحلّية من خلال سياسات يضعها أصحاب الوظائف العليا في الدّولة. وقد صار عنوان هذا التحوّل هو تحويل المجتمعات المحلّية إلى مجال لفعل رؤوس الأموال الأجنبية، وإن ظلّت على هامش مشاريع التّنمية الوطنية.

14 - bertrand badie, les deux etats. pouvoir et société en occident et en terre d’islam, seuil, paris, 1997, pp.23-37.

ولكن يمكن لدولة المناولة أن تتّخذ لها سياسات محلّية من دون أن تكون في علاقة بتوظيف رأس المال الأجنبي، وذلك من خلال الشّركات الوطنية التي تعمل وكأنّها هي الدّولة بحضورها القوي في مناطق اشتغالها، في المجتمعات المحلّية التي توجد فيها. وتلك هي حالة الشّركة الوطنية لاستغلال مناجم الفسفاط (الفوسفات) الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والعاملة في الجنوب الغربي للبلاد التونسية، وعلى الأخصّ في المنطقة المعروفة باسم «الحوض المنجمي».

2- المواطنة المنقوصة: أزمة دولة أم أزمة مجتمع؟

يعود الحديث عن المواطنة المنقوصة إلى كتابات وجيه كوثراني، واعتبار أنّ أزمة المجتمعات النّامية تكمن إمّا في تعدّد هويّاتي زائد على اللّزوم، وإمّا في مواطنة عرجاء وفاقدة لأبسط شروطها حتّى تكون كذلك[15]. في حين يُعدُّ من أسس المواطنة التمتّع بالحقوق كلّها أو أغلبها، والقيام بالواجبات كلّها أو أغلبها، وكلّ مساس بالواجب أو بالحق ينجرّ عنه خلل في مستوى العلاقة بين الدّولة والمجتمع. والمواطنة المنقوصة نوع من التقصير من جانب الدّولة، لأنّ ما يعنيه المصطلح هو نقص في الحقوق وليس زيادة في الواجبات.

وفي علاقة بالمجتمعات المحلّية ظلّ هذا المفهوم مصدر قلق حول ما يمكن أن يؤثّر به في مشروع بناء الدّولة الوطنية ومسار بناء «الجمهورية» وما يقتضيه من وحدة. وبالتوازي مع ذلك صارت العولمة تشكّل خطراً على المجتمعات المحلّية، وخاصّة في ظلّ ضعف الدّولة وتراجع أدوارها المحلّية. ومهما يكن من أمر اعتبار ما يقوم به الباحثون والمتخصّصون في مجال علم الإناسة والنّظريات الانقسامية من «اختراق» لهذه «المجتمعات المغلقة ثقافياً»، فإن البحث فيها والكتابة حولها يثير على الدّوام قضايا الخصوصية والذّاتية. وفي حين يقال إنّ العالم صار بمقام قرية كونية صغيرة يقلّ فيها التنوّع وتتمّ قولبة العالم وفق مقاييس معدّة مسبقاً. وفي الصورة العامة، يقابل تيّار تنميط نتوءات المجتمعات المحلّية و«اختراقها» فكرياً وثقافياً نزوع إلى تحصين الخصوصي والتمسّك بـ «كنه» المجتمعات المحلّية باعتبارها آخر ما تبقّى من عنوان التّنوع والتّمايز في زمن التّنميط القاتل.

في ظل مثل هذه الأوضاع يمكن للدّولة أن تضطلع بدور الحَكَم. ولكن باسكال سالان (pascal salin)[16] رأى أنّ مصطلح «الدّولة-الحكم» من قبيل الوهم[17]، لأنّ هذا الدّور، على عكس ما يبدو لنا، يمنحها أكثر سلطة وأكثر نفوذاً مما كانت عليه تاريخياً.

15 - كوثراني، وجيه، هويات فائضة... مواطنة منقوصة. في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 2004م.

16 - pascal salin, }l'illusion de l'etat arbitre{, le figaro, du 11 juin, 2003.

17 - ibidem.

تطبيقاً لهذا التّحليل على المجتمعات الشّبيهة بالمجتمع الذي يهمّنا، يكون دور «الدّولة الوطنية» مزدوجاً بين السّيطرة وبسط السّلطة من ناحية، والدّمج من خلال «توحيد سوق الأرزاق الرّمزية» من ناحية أخرى. ويعني ذلك أنّها تنتج مبادئ التّرتيب والتّصنيف، وتصنع تنضيدات النّظام الاجتماعي، وتمارس الهيمنة لكي تتمكّن من ممارسة الوساطة بصفتها «مالكة للأسهم الرّمزية» تقوم بتوظيفها. في هذا المعنى يكون المقصود بالدولة-الحكم ذلك الفاعل الذي يتدخّل لمراقبة مدى انضباط اللاعبين لقوانين هذه اللّعبة، ومدى قبولهم بنتائجها، فيصبح المجتمع طرفاً في الصّراع، وتصبح الدّولة حكماً يدير الصّراع بما لا يعني أنه لا يوجهه لصالح فاعل على حساب آخر.

وفي المجال الاجتماعي، الدّولة الحكم هي تلك المشرفة على تطبيق السّياسات التّنموية في المجتمعات المحلّية دون أن تترك للمستثمر صاحب رأس المال الأجنبي مجالاً للفعل خارج نطاق نصّ التعاقد وعدم الظّهور بمظهر المخلّ، وتقف على مسافة واحدة من كلّ الأطراف.

وعلى الرّغم من تزايد علامات «نقص المواطنة» في تونس على امتداد مجتمعات محلّية كثيرة، أُلزم الاتّحاد العام التّونسي للشّغل، إلى موفّى ثمانينيات القرن العشرين، بأن تعمل ضمن النظام السّياسي القائم، معتبرة هي أيضاً الحديث عن «الخصوصيات المحلّية» و«التّباينات المجتمعية» مصدراً لتحريك المشاعر الجهوية، وإرباكاً لدولة في «طور التّأسيس»، ثم في «طور الإقلاع الاقتصادي»، ثم في طور «تحقيق التنمية المستدامة» ومن ثم «اللحاق بالأمم المتقدمة». ولكن، بالتّوازي مع ذلك كان تزايد مظاهر التّفاوت الاجتماعي بين المجتمعات المحلّية مجسّداً مثلاً في اتّساع الهوّة بين المناطق الغربية في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب من جهة، والمناطق السّاحلية في شرق البلاد من جهة أخرى.

ومن ثمار سياسات الانفتاح على رأس المال الأجنبي، التي بدأت مع قانون أبريل (1972م)، الذي تطور سنة (1976م)، ثم مع قوانين الإصلاح الهيكلي التي بدأ تطبيقها سنة (1986م)، أن تعمّقت تلك الهوّة بالتوازي مع التّركيز على المنطقة السّاحلية الشّرقية شمالاً ووسطاً على الأخصّ في جني «ثمار» المزيد من الانخراط في السوق الدولية والتحالف مع رؤوس الأموال الأجنبية. وفي المقابل كان التّركيز على المنطقة الغربية شمالاً ووسطاً وجنوباً في تلقي آثار «التخلّص التّدريجي من أعباء دور الدولة الرّاعية» بفعل التّركيز على تهيئة المناطق السّاحلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية بتهيئة البنية التّحتية المناسبة لها، والاستجابة للحد الأدنى من طلبات توفير المرافق العامّة للساكنة الوافدة للعمل. وبالفعل برز حزام اقتصادي ساحلي يسهم في أكثر من (85%) من إجمالي النّاتج المحلّي للبلاد التّونسية، وضمنه يتمركز نحو (56%) من إجمالي السّكان، و(92%) من المصانع في ثلاث ولايات فقط هي: تونس وسوسة وصفاقس[18].

18 - www.ins.tn

يمكن لهذا الأنموذج أن يكون موجوداً في غير مثل هذه المجتمعات[19]، ولكن السّخط المتزايد في مختلف المجتمعات المحلّية التّونسية الغربية، الواقعة على الشّريط الحدودي مع الجزائر أساساً، زاد من أخطار انتهاء الاشتغال بمنوال الدّولة الرّاعية من جهة، وتزايد مظاهر المواطنة المنقوصة من جهة ثانية. فقد كانت هذه المجتمعات نفسها متأرجحة بين أن تعيش على أمل استعادة الثّقة المفقودة في علاقة بدولة متقلّبة وواقعة تحت هيمنة طبائع السّمع والطّاعة وبين فعل متردّد لرأس مال محلّي متنفّذ من دون أن يحدث تنمية حقيقية ورأس مال أجنبي لا يرى الأشياء إلا بمنظار الرّبح والخسارة ضمن توازنات السّوق الدّولية.

في مجال بحثنا مجتمع الحوض المنجمي في ولاية قفصة الواقعة في الجنوب الغربي للبلاد التّونسية كنّا إزاء دولة مناولة قدّمت نفسها على أنّها دولة حَكَم تفعل في مجتمع محلّي، ازدحمت فيه منذ أواخر العشرية الأخيرة من القرن العشرين مشاعر السّخط والعداء للدّولة المركزية وممثّليها «لابتلاء» أهله بـــ «الإقصاء» و«الحرمان» و«التّهميش». وعلى وقع ذلك تزايدت مظاهر لجوء الأفراد والعائلات إلى البنيات الاجتماعية التقليدية، أي البنيات القبلية وتقاطعاتها القائمة على العروشية المحلّية بوصفها مجال احتماء من عنف الدّولة من جهة، وتعويضاً لغيابها على قاعدة نسج أو إعادة نسج العلاقات التضامنية الاجتماعية غير الدولوية من جهة ثانية. وكانت الدولة المركزية تدين ذلك اللّجوء الاحتمائي بالبنيات القبلية، ولكن تلك الإدانة لم تمنعها من التّعويل عليها في العمل على «التهدئة الاجتماعية».

ذلك هو معنى تحميل تكلفة السّلم الاجتماعية لبنيات المجتمع المحلّي وحدها. وتعود أصول هذه السّياسات إلى مسالك تثبيت مركزية الدّولة السّلطوية في الفترة البورقيبية، وإلى تدعيمها في ظل اللّيبرالية الاقتصادية التي قامت على سياسات توزيعية لعائدات استغلال الثّروة الوطنية، ولكنّها سياسات توزيعية مبدؤها الأول هو الزّبونية والمحسوبية. وفي ظلّ تناقص العائدات القابلة للتّوزيع، وبلوغ الطّاقة التّوزيعية أقصى إمكانياتها، وعجزها عن المزيد في مستوى التّشغيل مثلاً، وكذا في مستوى توليد المشاريع الاقتصادية المشتقّة من الصناعة الاستخراجية المركزية، سعت الدّولة إلى حلّ الإشكال من خلال «تسريب» بعض الوظائف لمن تراهم ضمانة لتثبيت الزّبونية-المحسوبية السّياسية المتوارثة، في حين تركت بقيّة السكان يعيلون أنفسهم بالعمل في السّوق السّوداء، وبالأخصّ في التّجارة الموازية لامتصاص الاحتقان المجتمعي.

وقد خلق هذا الوضع علاقة متميزة بين النّاس والمكان اكتست خصوصية فريدة في زمن الاحتقان الاجتماعي الذي صار يعيشه ذلك المجتمع المحلّي باستمرار منذ تسعينيات القرن العشرين. غير أنّ المتمتّعين بالزّبونية-المحسوبية تمّت محاصرتهم هناك، في جغرافية محدودة ومعزولة عن المناطق الحضرية التي

19 - philippe bataille, claire schiff, «la discrimination à l'embauche. le cas du bassin d'emploi d'alès», in, les a - nales de la recherche urbaine, n 76, 1997 (ville, emploi, chômage), pp.89-96.

ظلّت لها ديناميكية خاصّة. لقد كان للتصرّف في الجغرافيا على هذا الأساس أهمّية بالغة في ميلاد مناظير «ثقافة» العنف، وعلى الأخص إزاء تضاؤل «ثقافة» التفاوض مع ممثّلي الدولة.

ثالثاً: الحركة الاحتجاجية المطلبية في الحوض المنجمي سنة (8002م):

1- الجذور الاجتماعية التاريخية للحركة:

1-1- الجذور البعيدة:

إنّ ما نستخلصه من عروضنا السّابقة هو أنّ فعل الدّولة في المجتمع المحلّي ليس نهائياً ولا ثابتاً كما أنّه قابل للتبدّل والتغيّر. ويمكن أن نعالج ذلك بنسق كامل من المفاهيم التفسيرية ذات الصّلة بالوقائع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة التي تعيش ديناميكيّة لا تستقرّ على حال. في هذا السّياق وضعنا أساساً لتحليلنا، والنّظر في دور الدّولة في تشكيل المجتمع ورسم ملامحه عبر مسارات سوسيو-تاريخيّة طويلة نسبياً وهو ما يقتضي منهجياً:

- إمّا النّظر إليها بوصفها نتاجاً ينبغي تتبّع مسارات بنائه التاريخيّة المتلاحقة.

- وإمّا النّظر إليها بوصفها سياق فعل تنبغي إعادة بناء مكوّناته كأن نأخذ في الحسبان النّسق القيمي، ومصادر تغييره والصّراع حول المصالح.

وفي كلتا الحالتين تقوم الإشكالية التي فيها نبحث على محاولة فهم منطق الفعل «التّنموي» الدّولوي في الجنوب الغربي التّونسي بصفته صانعاً لأوضاع اجتماعية محدّدة ولّدت العنف من خلال طبيعتها هي من جهة، وطبيعة الرّدود المجتمعية المحلّية عليها من جهة أخرى.

لمجتمع الجنوب الغربي التّونسي الكثير من التّجانس والتّوافق العقائدي والثّقافي، ما جعل منسوب العنف فيه ضعيفاً على مدى تاريخ طويل. غير أن السّياسات المعتمدة منذ بداية الثّمانينيات أسهمت في ظهور التّفاوت في التّنمية الجهويّة ذاتها، التّي أصبحت بمرور الوقت أحد أهمّ أسباب التوتّر في معتمديّاته[20]. لقد وضع انهيارُ أنموذج دولة الرّعاية، وتصاعدُ مظاهر إقامة دولة المناولة، السّلطةَ المركزية أمام معضلة توزيع عوائد الفسفاط على اعتباره ثروة وطنيّة لا فقط استجابة لجغرافية الإنتاج الوطني للثروة (جهة تعتمد

20 - المعتمدية تقسيم إداري معتمد في تونس يقسم الولاية (المحافظة) إلى أجزاء يرأسها إدارياً وتنفيذياً «معتمد» يعمل بالتنسيق مع الوالي الذي يُعدُّ ممثلاً لرئيس الجمهورية في ولايته. ومن المهم الإشارة إلى أن المجتمع المحلي الذي ندرسه مشمول كله في ولاية واحدة هي قفصة، وهي مقسمة على معتمديات منها المنجمي، ومنها غير المنجمي. وفي خصوص التفاوتات ينظر:

francois dubet, la préférence pour l'inégalité: comprendre la crise des solidarités, seuil, paris, 2014, p.45.

على إنتاج الورق والحلفاء، وأخرى على المناجم، وثالثة على إنتاج التّمور، ورابعة على الإنتاج الفلاحي) وموجبات السّوق الدّولية، بل أيضاً وأساساً استجابة لبداية تحوّل تدخّل الدّولة في التنمية من خلال فرض خريطة جديدة تعتمد على مركزة مختلف الموارد المتأتّية من استغلال الثروات الوطنية والمنجمية. لقد كان ذلك يعني خاصة تعزيز سلطة الدّولة في السّيطرة على مفاصل القرار عبر التّحكم في الاقتصاد[21]، ولكن من دون تحمّل أعباء التكلفة الاجتماعية.

وبذلك كان المجتمع المحلّي في الحوض المنجمي يعيش حالة تعاقدية غريبة تتعهد فيها الدّولة بأجهزتها بتوفير الأمن والسّلم لمنظوريها، مقابل تكفّل الفاعلين المحلّيين بالتّهدئة الاجتماعية، وضمان الولاء السّياسي. وكما لاحظنا سابقاً، إذا كان العقد الضّمني بين الدولة، أيّة دولة، والمجتمع، أي مجتمع، هو الذي يتيح لها استخدام العنف ضدّ الخارج عن القانون، فإنّ هذا العقد نفسه مهدّد بالتجاوز في صورة إخلال الدّولة بوعدها إزاء أفراد مجتمعها، وعدم ضمان قدر معيّن من اقتسام الثروة الوطنية بأقرب ما أمكن من معايير الإنصاف. ومعنى ذلك أنّ الدّولة لا توجد خارج إرادة المجتمع المتعاقد معها ضمنياً، فهو المحرار الذي يعدّل من أدائها كلّما لاحظ خروجاً عن العقد، وهو الضّامن لاستمرارية منحها الثّقة، أو حجبها عنها على وقع علوية/دونية الدّولة كياناً مجرّداً ومنفصلاً، وجهازاً لا يعمل على تحقيق مصالح زمرة من النّاس وفق حاجاتهم ومصالحهم الخاصّة.

وفي تونس ما قبل (2008م)، أسهم ضعف الدّولة-الكيان-الجهاز إزاء الدولة-الأشخاص-المصالح، وعدم استعداد الأولى لإصلاحات موجعة تستعيد من خلالها قوتها أمام الثانية، في تأكيد القطيعة بين الدّولة المركزية وعديد الجهات، وعلى الأخص منها منطقة الحوض المنجمي. وعلى هذا الوقع اتسع الشّرخ الاجتماعي-السياسي بسبب وقوع الدّولة في الحكم الاستبدادي القائم على القمع المفتوح. ذلك أنّ ما يمكن تأكيده أنّه لم يصاحب تحوّل الدّولة التونسية من دولة رعاية إلى دولة مناولة اعتراف بضرورة النّسج على منوال تجارب المناطق الحدوديّة مع التّمييز الاجتماعيّ والاقتصاديّ والتّنموي الإيجابي[22]. ولم تعترف بمكانة الشّخصيات التّاريخية التي لها رمزية محلّية في المجتمع الأصل إلا لتسلّطها عليه، وتطلب منها المساهمة في التهدئة الاجتماعية بمقابل خاص ولفائدتها هي الخاصة.

لقد كان الانتقال من علاقة المجتمع المحلي بالدولة الاستعمارية إلى علاقته بالدّولة الوطنية محفوفاً بما عُرف بالمشروع الوطني، ولم يثِرْ إلا احتكاكات سياسية غير عميقة. ولكن العلاقة بين المجتمع المحلي

21 - françoise mandrou-taoubi, «les nouvelles stratégies départementales de développement local. le cas de l'aveyron», in, sud-ouest européen, tome 9, 2000, pp.15-24.

22 - olfa lamloum, «la politique à la marge de l'état et des institutions». in, in, olfa lamloum et mohamed ali ben zina (dir.), les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen. une enquête sociologique, international alert, tunis, 2015, p.116.

والدولة المركزية في طورها المناولي لم تعتمد تخصيص قسط من الثروات الوطنية المنتجة محلّياً ومن عائدات التّنمية المرتبطة باستغلال تلك الثروات بذاتها إلى المجتمع المحلّي وبعنوان واضح سياسياً وتنموياً. ذاك هو منبع منسوب الغبن خاصّة بالمقارنة مع ما يعيشه الشّريط السّاحلي الشّرقي، وذاك هو منبع حديثنا السّابق عن مواطنة منقوصة.

1-2- الجذور القريبة:

كان من نتائج ما سبق أنّ معدّلات الفقر زادت، كما تزايدت البطالة لدى شريحة عريضة من شباب المجتمع المحلّي، وتدهور البنية التّحتية، وتراجع خدمات الإدارة. وفضلاً عن انتشار الرّشوة والمحسوبية تواصلت مظاهر غياب الدّولة، وتفاقمت معدّلات التّجارة الموازية عبر الحدود الجزائرية، مع كثرة التغيّب عن العمل في القطاع العمومي على وجه الخصوص، وتراجع الإنتاج في المرافق المهمّة، وظهور حالة من الشّعور بانسداد الأفق مقابل سيطرة ممثّلي الدّولة على حيّز مهم من مجال الفعل الاجتماعي سيطرة احتكارية غير مجدية اجتماعياً.

إن النتيجة العامّة لما كنّا بصدد وصفه هي ما نسميه تآكل نسيج المجتمع المحلي في الجنوب الغربي عامّة، والحوض المنجمي خاصّة؛ مجتمع محلّي يعتمد في معيشه اليومي على تيسر انتقال الأشخاص والبضائع، وهو الأمر نفسه الذي يجعل التّهريب نشاطاً مركزيّاً، وعلى الأخص في تلك المنطقة الحدودية، وهو نشاط تدعمه أبنية أسرية قويّة يصعب اختراقها. فتعطّل الاستثمارات الحكومية والخاصّة وعدم توظيف الأموال المرصودة لبعض المشاريع كان يعني عدم اتّساق سياسات الدولة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التّنمية، أضف إلى ذلك سوء التّنسيق بين الإدارات وغياب المتابعة. وكانت النتيجة ظهور تلك السّياسات بمظهر الخيارات التّنموية المفكّكة التي تموت مشاريعها قبل أن تولد، لأنّها تظل معطّلة في مكاتب يحتلّها موظفون بيروقراطيون إلى زمن غير معلوم. وما زاد الأمر تعقيداً أنّ الفاعلين الأساسيين، الذين يملكون القدرة على الفعل والتعهّد بدفع التّنمية المحلّية، يفتقدون المصداقية وغياب الرؤية والتدابير النّاجحة في حين تتزايد مشاعر إحباط الشّباب.

على وقع مثل هذه السياسات تزايدت القطيعة بين الشباب وممثّلي الدّولة الذين تمدرس أغلبهم في فرنسا، وينحدر عدد منهم من أصول مهاجرة بلغت «الجيل» الخامس أو السادس، ما يكشف عن فوارق نوعية بين الحاكم والمحكوم تتجسّد في اغتراب كلّ طرف منهم عن الآخر. وكان ذلك يعني اجتماعياً غياب رؤية سياسيّة للإدماج الاجتماعي، وأعطى السّياسات الحكومية الرّدعية مظهراً عكسياً، حيث أدّى إلى

الامتهان المتواصل للمجتمع المحلّي الفقير، والتّرفيع من مشاعر الإذلال في نفوس الشّباب إزاء سلطة الدّولة ومؤسّساتها وأدواتها.

إن تنامي الاقتصاد غير النّظامي إن كان تاريخياً يُعدُّ مقاومة للإقصاء الاجتماعي فإنّه أعاد إنتاج ذلك الإقصاء لأنّه اعتمد شبكات تضامن عائلية وعروشية لم تكن تتوافر للجميع حيث لم يبقَ أمام البعض إلا الهجرة، هجرة اليد العاملة قليلة التخصّص ومتوسطة الأداء، وصولاً إلى هجرة الأدمغة، مع أنّ الغالب في ذلك هو هجرة النّفوس اليائسة.

إن أوّل عالم اجتماع رأى أن المجتمع المحلّي هو الوحيد الذي يستجيب لحاجات الفرد الأساسية مثل تحقيق الأمن والاستقرار في ظلّ مجتمعات موسّعة لا تهتمّ بالفرد، وغير قادرة على الاهتمام به، هو روبرت نيسبت (robert nisbet 1913-1996)[23] حيث كان يرى أن المجتمع المحلّي (الجماعة) هو المجتمع الأصل بالنّسبة إلى الفرد، وعلى الأخص في ظل الدولة المركزية التي تهمل المجتمعات المحلّية أو تغترب عنها. الجماعة (المجتمع المحلي) هو أصل الفعل والفاعل في الوقت نفسه، وأغلب الظّواهر المستعصية على الفهم تقتضي توطيناً لها في مجال المجتمع المحلّي الذي يُعدُّ أحد المتغيّرات المهمّة في مسار التّنمية[24].

وقد تأكّد لنا ذلك من مجموعة المقابلات التي أجريناها مع عدد من الشّباب شهود عيان الحركة الاجتماعية لسنة (2008م) في الحوض المنجمي. لقد وجدنا مجتمعاً محلياً يعيش واقعاً مليئاً بالتّناقضات يعرف فيه بعض الأفراد وأسرهم ترفاً مبالغاً فيه، في حين يعيش البعض الآخر فقراً مدقعاً في لعبة كما يسمّيها ماركس محصلتها صفر[25]. لقد كان يقابل شدّة فقر بعض العائلات الموسّعة، أو ما يعرف بالعروش، إثراء حدّ التّخمة لأقلّية متنفّذة جهوياً لأنّها تستفيد من المحسوبية والزبونية. ومن مظاهر العطب الاجتماعي تزايد معدّل البطالة، وارتفاع نسب الجريمة، وتفاقم ظواهر الانتحار والطلاق وتأخر سنّ الزّواج.

في المستوى المورفولوجي، يبدو مجتمع الحوض المنجمي واقعاً تحت لحاف سماء ملبّدة بغبار المناجم وفي خضم جلبة الرّافعات الضّخمة، وفوق أديم أرض عجفاء لا تناسب النّشاط الفلاحي. وبدا وكأن ذلك هو

23 - بوزيد، عادل، «التنمية المحلية من خلال تجربة الفعل المقاولي السياحي. الساحل التونسي مثالاً»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، ص9.

24 - يشدّد أندري دونزيل، في كتابه المترجم إلى العربية (السوسيولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة) (ترجمة محمد الإدريسي) على أن هناك «توتراً حاصلاً بين أربعة أزواج من الصعوبات البنيوية للتنمية، وهي: الاستمرارية أو القطيعة العالمي أو المحلي المصالح، ثم أخيراً القيم والمبادئ». ص171.

25 - فريول، جيل، معجم مصطلحات علم الاجتماع، إشراف بسام بركة، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2011م، ص49.

تجسيد مادّي لـ «تحالف» الدّولة ببرامجها التّنموية الميتة ومؤسّساتها المحلّية العاجزة مع سخط الطّبيعة وشظف العيش وكثرة الأمراض والأوبئة[26].

في مثل هذا المجتمع بدا من العسير تجميع طاقات للتفكير من شدّة الضّنك وضيق ذات الحال، وتموقعت بعض العروش غير المستفيدة من السّياسات التوزيعية الزّبونية بين التّعاطي الانتظاري مع «مشروع» الدّولة المتعثّر بين الرّعاية والمناولة وسوء التدبير[27]، وبين الوفاء لروح المجتمع المحلّي المقاومة والممانعة. وكان انفجار الحركة الاحتجاجية هو ما أنهى حالة العطالة الاجتماعية الشّاملة.

2- الحركة الاحتجاجية المطلبية لسنة (2008م):

2-1- نظرة عامة:

خلال شهر كانون الثاني/جانفي (2008م)، اندلعت في الحوض المنجمي حركة احتجاجية مطلبية تبيّن أنّها تمثّل علامة على بداية تاريخ مجتمعي جديد، لا يهمّ ذلك المجتمع المحلّي فحسب، بل مسّ مجمل علاقة الدّولة المركزية التونسية بالمجتمعات المحلّية عامة.

لقد كانت الحركة انفجاراً غير متوقّع في نظر الدّولة، ولذلك صارت نصّاً اجتماعيّاً مفتوحاً على تأويلات عدّة. والحقيقة أنّها كانت تعبيراً عن آثار مخزون أفعال متعدّدة متخالفة ارتبطت مباشرة بواقع اقتصادي محلّي متحوّل حيث كانت مصداقاً لاعتبار أندري غندر فرانك أنّ دورات الحركات الاجتماعية مرتبطة بالدّورات الاقتصادية[28]، وعلى ذلك تبدو نظرية الحركة الاجتماعية بديلاً للتّفاسير التي يمكن أن تقدّمها نظرية الأطر الاجتماعية القديمة من قبيل المؤسّسة والجماعة والقبيلة والحزب، حيث ظهر فاعلون يشتغلون بالتّعبئة والتأطير والحشد للاحتجاج في الفضاء العام في نمط جديد من الفعل الفردي والجماعي مناسب للانظامي واللاشكلي من أشكال الانتظام الاقتصادي-الاجتماعي ظهرت أول ملامحه في المجتمعات المعاصرة منذ حركات التحرّر التي ظهرت في فرنسا سنة (1968م).

---

26 - jean pierre thouez, d. godon d, «géographie du travail et de la santé: le cas de la mortalité par cancers par secteurs d’activité selon les bassins miniers au québec» in, espace, populations sociétés. 1984-3. la mortalité adulte dans les pays industrialisés, pp.47-58.

27 - zouheir benjannet, «vers une nouvelle stratégie de développement: de l’état-nation à la bonne gouvernance. le cas tunisien», insaniyat n 39-40, janvier -juin 2008, p.130.

28 - andre gunder frank, and marta fuentes, «civil democracy. social movement in recent world history”, in, s. amin, g. arrighi, a. gunder frank and i. wallerstein, transforming the revolution, social movements and the world-system, monthly review press, 1990, pp.80-139.

اختصاراً للتّسمية سنسمي هذه الحركة «حركة 2008». وقد كانت اندلعت ردّاً على نتائج مناظرة انتداب في شركة فسفاط قفصة. وقد كانت تلك الشركة قد خرجت منذ أعوام عن سياقها، حيث أصبحت محطّاً للاستثمار لفائدة كلّ من له رأس مال علائقي عائلي أو عروشي أو سياسي أو نقابي أو... فضلاً عن اعتماد آليات الرّشوة وشراء مواقع العمل. لقد استمرّت الاحتجاجات أشهراً ستّة من كانون الثاني/يناير (2008م) إلى حزيران/يونيو (2008م)، واشتملت على كل أنواع التحرّكات الممكنة من الإضراب إلى التظاهر والاعتصام والمواجهات مع قوات الأمن، وصولاً إلى حلول الجيش بالمكان ومحاصرة المحتجّين.

أهمّ ما لاحظناه خلال تحقيقنا الميداني هو وجود تداخل بين الرّصيد الثّقافي المحلّي وعقلية الاحتجاج إلى الحدّ الذي صار فيه الحديث متواتراً عن خصوصيّة ثقافية محلّية لها دور في تعبئة الموارد وتأطير أفعال المحتجين[29]. فقد لاحظنا في أكثر من مقابلة مع المستجوبين أنّهم يعودون بالذّاكرة المروية، من خلال المطالبة بالعدالة الاجتماعية بين المناطق، وتوفير الكرامة المرتبطة بالشّغل، إلى تاريخ المنطقة التي يقولون عنها «نهش أبناؤها أسمنت المعتقلات»، وعلى الأخص في فترة الحكم البورقيبي، قبل «أن تتلف قبورهم أصلاً». كما لاحظنا في الكثير من المقابلات أنّنا إزاء مجتمع محلّي يجول فيه اعتقاد بأنّه يعاني ضعف النّمو وانعدام الحرّية منذ بواكير تاريخ الدّولة الوطنية، كما يصوّر العديد من شبابه واقعهم على أنّهم يحيون في مجتمع يتنفّس الاستبداد، وتحرسه ثقافة متكلّسة تتوافق كثيراً مع طبيعة المناخ، وتتطابق جغرافيتها البيئية المقصية مع جغرافية العلاقات الاجتماعية التي تقصيهم من التمتّع بالثروات الوطنية، وإن كانت في «محيطهم المباشر».

يقول بعض من كانت لنا معه مقابلة[30]:

«في مدينة الرّديف هناك فرع إدارة عموميّة لا أريد ذكر اسمها، فيها موظّف واحد، وعندما يحدث له طارئ في أسرته، أو تحدث له ظروف تلزمه التغيّب، يغلق أبواب الإدارة ويترك المواطن من دون خدمات. أمّا في صورة وجوده في العمل فهو يقدّم الخدمة على المقاس، وبالطّريقة التي يراها هو مناسبة، فهو سيّد نفسه وخارج عن ضوابط الإدارة كلياً، ورأيه أن يقوم بوظيفته بحسب إمكاناته وعلى المواطن تقديم شكاوى في الأمر لجلب موظّف آخر معه، وإلا فإنه مضطر إلى العمل بهذا الشكل».

29 - يرتبط مفهوم تعبئة الموارد بأدبيات سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وأهم رواده هو عالم الاجتماع الأمريكي جون ماكارثي:

john mccarthy, «resources mobilization and social movement. a partial theory», american journal of sociology, n 82, 1977, pp.1212-1241.

30 - مقابلة أجريناها مع معتصمين في جهة الرديف يوم 2017/7/28م أثناء اعتصامهم في مقر المعتمدية يطالبون فيها بالتشغيل.

ويضيف، مصرّحاً بموقف المعتصمين نيابة عنهم حول سبل ردّة الفعل إزاء ما اقترفته الدولة في حق مجتمعه من تجاوزات بالجملة:

«نحن في هذا الوضع مستعدّون لثلاثة أشياء...: أولاً الموت عبر الانتحار، وبالتّالي التخلّص ممّا نحن فيه من بطالة وفقر، والحدّ من مزيد تورّط أسرنا في خسارة أبنائها يوميّاً... ثانياً التظاهر وتحمّل كلّ ما ينتج عنه من صدام مع الأمن وإيقاف وعقوبات، حتى وإن كلّفنا ذلك الموت أو السّجن حيث تتوافّر لنا المستحقّات الضّرورية للعيش من أكل وشرب والتخلّص من الأمعاء الخاوية عبر تحمّل إدارة السّجون تأمين الضرورات الأساسيّة لنا، ثم أخيراً التّوظيف من حيث توافّر مرتّب قار يمكننا من قضاء حاجاتنا المعيشية مثل بقيّة أفراد المجتمع بكرامة».

ندّد الشّباب، عند أول احتجاجه على نتائج المناظرة، بنتائج مركزية الدّولة المفرطة عبر ما أظهرته السّلطات المحلّية ورجال الأمن من ازدراء ولامبالاة بمطالب المتظاهرين وحاجاتهم الحارقة. ذلك أنّ مجالس التّنمية الاقتصادية المحلّية كانت تعاني من نقص في موظّفيها فضلاً عن قلّة المعدّات. كانت تعاني من عدم القدرة على تطوير خطط العمل وتشريك الشّباب في تفعيل هذه الخطط. لقد كان واضحاً غياب البرامج الجدّية وهيمنة الحلول المسكّنة، التي لا تحلّ المشكل بل تعمّق الأزمة. فقد عمدت أغلب المؤسّسات الحكومية إلى ما يعرف «بالحظيرة-الورشات»[31] بهدف تهدئة الخواطر وإخماد الاحتجاجات المتصاعدة على الإدارة. ولم تكن السّيطرة على الحدود إلا هشّة، وتفشّت خيبات الأمل في صفوف الشّباب الذي كان يتّقد حيوية في كلّ احتجاج اجتماعي، ويزيد من «خطر» الحركة الاجتماعية على الدّولة[32]. وفي المقابل دلّت تقارير البنك الدّولي لسنة (2014م) على بعض مظاهر ذلك: (68%) من شباب المناطق الحضرية، و(91%) من شباب الرّيف، لا ثقة لهم في ما تقوله الدّولة أو ما تفعله[33].

اقتصادياً أثّرت «حركة 2008» في نسق إدارة الإنتاج المنجمي وما له من دور في الاقتصاد الوطني، فتراجع إنتاج الفسفاط، وتعطّل نقله على السّكك الحديد في العديد من المرات، وتضاعفت تكلفة نقله إلى مناطق التّكرير.

سياسيّاً تمكنت الحركة من إحراج السّلطة السّياسية وطنياً عبر التظاهر واستدامة المقاومة، ودولياً عبر المنظمات الحقوقية.

---

31 - béatrice hibou, «la formation asymétrique de l’état en tunisie: les territoires de l’injustice», in, irène bono, béatrice hibou, hamza meddeb, et mohamed tozy (dir.), l’état d’injustice au maghreb: maroc et tunisie, karthala, paris, 2015, pp.108109-.

32 - أنوار، بوخرص: { المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس} مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 20 تموز/يوليو 2017م.

33 - البنك الدولي، إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب، تونس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2014م: (www.albankaldawli.org)

أما اجتماعيّاً فقد أظهرت نوعاً من التّضامن المحلّي قدّم الردّ على سياسة الدّولة.

وقد كان لمختلف هذه الآثار وقع حاسم في تصعيد بعض الزّعماء المحليّين من غير زبائن النّظام السياسي الجهوي المتوارث بين الحزب الحاكم والقيادات النّقابية ووجهاء العروش، وهي قيادات منشقّة أدى أفرادها دوراً مركزياً للتحركات مثل النّقابي عدنان الحاجي، والسّياسي عمّار عمروسية، مستغلّين في ذلك الموقع القائم على أساس الرّوابط الدّموية في المجتمع المحلّي والوجاهة السّياسية والمجتمعية التي اكتسبوها خلال المواجهات مع ممثّلي الدّولة المحلّيين[34].

تعاطت الدّولة سلباً مع سلسلة الاحتجاجات في الحوض المنجمي، على الرغم من أنها قامت تحت ضغط المجتمع المحلّي مثلاً بفتح (1500) خطّة عمل، فتمّ توظيف المنتدبين مع تمتّعهم بالتّغطية الاجتماعية والعطلة السّنوية خالصة الأجر ومنحة الإنتاج، وتمّ توزيعهم بين أمّ العرايس والرّديف والمظيلّة وكاف شفاير والجلابية من دون أن تكون لهم خطط ومواقع إنتاجية فعلاً، وهو ما حوّل جزءاً من الاقتصاد المناول إلى اقتصاد ريعي.

جدول وحيد واقع التشغيل من خلال شركة فسفاط قفصة 2010-2016م

المدة الزمنية	التأجير في شركة فسفاط قفصة	الإنتاج في شركة فسفاط قفصة	واقع البطالة
سنة 2010م	مليون دينار120	ملايين طن8	تبلغ البطالة في قفصة 26.2%
سنة 2016م	مليون دينار260	ملايين طن3	يبلغ المعدل الوطني العام للبطالة 15.1%

خلال 6 سنوات

زيادة التأجير بقيمة 140 مليون دينار في6 سنوات

تراجع الإنتاج بقيمة 5 ملايين طن في 6 سنوات

النتيجة زيادة في تكلفة الإنتاج وتراجع في حجم الإنتاج

المصدر: بتصرف من المعهد الوطني للإحصاء والعمل الميداني

34 - imed melliti, «jeunes et dynamiques familiales». in les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen..., op.cité, p.50.

كما يعود ارتفاع التّكاليف وتكاثر أعباء الشّركة إلى غياب الحوكمة وسوء التصرّف باقتناء معدّات باهظة الثّمن دون موجب مهني أو تقني، ودون صيانة على مستوى عالٍ، وارتفاع أجور الإطارات الكبرى وما تغدقه على نفسها من امتيازات، وتتمتّع به من منافع تمتصّ جزءاً مهمّاً من حجم الأجور وتكاليف التّسيير. إلا أنّ الدّولة بدلاً من معالجة جذور هذه الظّواهر ذهبت إلى اشتراط كل زيادة محتملة في الأجور بتحسين الإنتاجية، الأمر الذي يفقد المفاوضات حول الأجور معناها، ويدخل تغييرات كبرى على ظروف إعادة إنتاج اليد العاملة. وابتدعت شريحة مهنية سمّيت رسمياً عمّال «شركة البيئة والغراسة». وهو شكل من التّوظيف الهشّ؛ إذ على الرغم من ملفات تأجيرهم وتمتّعهم بكامل حقوقهم المهنية من تأمين على المرض وترقيات وغيره، لم تسند إليهم مهمات عملية على مستوى الواقع. وعلى هذا الأساس تلقى المجتمع المحلي سياسات الدولة المتحوّلة نحو أنموذج الدّولة المناولة المعتمدة على بعض مظاهر الاقتصاد الرّيعي على أنّها علامات تخلٍّ عنه: تفاقم المشاكل النّاجمة عن الفقر والبطالة، وتأخّر سنّ الزّواج، وارتفاع بطالة خريجي الجامعة، وضعف المقدرة الشرائية للأسرة، وكثرة الأمراض النّاتجة عن طبيعة البيئة والنّشاط الصناعي، وضعف المعدّات الصّحية فضلاً عن تأثّر الإنتاجية في قطاع الفسفاط بتجاوز حاجياتها من اليد العاملة، لاعتبارات اجتماعية أو بسبب احتفاظها بعناصر متخصّصة في إفشال الإضرابات تتقاضى أجوراً دون أن تنتج. لقد صارت الدّولة من خلال شركة فسفاط قفصة تمنح المرتّب دون أن تتدبّر توظيفاً واضحاً ومهمّة محدّدة لطالب الشّغل[35].

2-2- العمق المجتمعي للحركة:

تثبت كل هذه المظاهر أنّ «حركة 2008» في مجتمع الحوض المنجمي بولاية قفصة في الجنوب الغربي التّونسي تجسّد ما يَعدّه ماكس فيبر كشفَ البحث السّوسيولوجي لحقائق مجتمعيّة تحمل في ذاتها إمكانات توليد أسئلة جديدة تكون مبحثاً لأعمال أخرى تتجاوز الأسئلة الأولى بمقولاتها ومفاهيمها.

مجتمع الدّراسة كلٌّ مجتمعيٌّ يتكوّن من عروش (أقسام من قبائل) على مستوى مركز الولاية (المحافظة) كما على مستوى الأطراف. ومثلما تسيطر بعض العروش على المناطق المجاورة لها والتّابعة لها إدارياً توجد عروش تتحكّم في مقاليد المدينة، وهي خاصة عروش الهمامّة مثل أولاد معمّر، وأولاد سلامة، وأولاد رضوان، وأولاد عزيز.

35 - مرت شركة البيئة والغراسة والبستنة من كونها إجراء ظرفياً سنة 2008م إلى شركة قائمة بصفة شبه دائمة، وإن كانت دون قانون أساسي، تشغل ما يناهز 12 ألفاً من العمال 90% منهم لا يعملون. وقد بلغت القيمة الجملية للأجور التي تدفعها لهم 110 ملايين دينار سنوياً بحسب صحيفة المغرب بتاريخ 20 تموز/يوليو 2017م.

ولذلك، وفي عمقها المجتمعي، كانت الحركة تعني دخول المجتمع مساراً جديداً يتّصف بخصخصة جوانب من الحياة المجتمعية وحتّى السّياسية، حيث أصبح بين يديه «زمام» المبادرة في دورة جديدة من التغيير. ونتيجة للعديد من الأسباب انقسم النّقابيون إلى فئتين: الأولى نخبة نقابية قديمة لها ولاء كامل للسّلطة مع بعض المناورات، والثّانية نخبة ممثّلة لذوي الشّهادات الجامعية وللعاطلين عن العمل وللفقراء والانتهازيين. وعرف المجتمع المحلّي في الحوض المنجمي أوقات هيجان ومشاركة كثيفة في الاحتجاج، وزاد فيها الشّعور بالانتماء إلى المجموعة المحتجّة. وتحوّلت المضامين الاجتماعية، التي نادى بها المحتجون بمختلف أجيالهم، إلى تراث، وأصبح استهداف رموز الدّولة من مقوّمات الحراك. وقد تجسّد ذلك، في العديد من الأحيان، في أنّ المقاطع والمغاسل والورش الكبرى في المناجم ذاتها صارت تغلق أيّاماً طويلة[36].

في هذا العمق، كانت «حركة 2008» محاولة ردّة فعل متماسك بين الأهل والأقارب وأبناء العروش على فعل غير متماسك من جانب الدّولة. وبالفعل بيّنت الحركة أنّ الأسر الموسّعة والنّقابات والعروش والجمعيات التي لم يتمتّع مُنظِروها بالمحسوبية والتّوزيعية الزّبونية قد تصدّرت قائمة الفاعلين الاحتجاجيين. وفي هذا الصدد يقول مانويل كاستيلز: «لا توجد حركات اجتماعية طيّبة وأخرى شرّيرة، حركات تقدّمية وأخرى ارتكاسية، فهي كلّها أعراض تعبّر عمّن نكون»[37].

إن هذا الترابط بين الذّاتي والخاص والشّخصي والعروشي والذّاكرة الجماعية يجعل من الضّروري لفت النّظر إلى الإطار العاطفي والانفعالي الاستثنائي للحركة الاحتجاجية المطلبية التي جدّت سنة (2008م)، الذي كان يقابله إطار سياسي-اجتماعي تريده الدولة معقلناً، لأنّها كانت تدفع في اتجاه مجتمع المبادرة الخاصّة، أي في اتجاه مجتمع أكثر فردانية. مجتمع «حركة 2008» قائم على جماعات تقليديّة البناء والعلاقات تتطابق فيه الصلات مع الماضي ملتفّة حول «الجماعة». إنّ إصرار هذا المجتمع على الرّوابط القديمة، التي تشكّل نوعاً من الملاذ والملجأ للأفراد، نابع من الحاجة إلى مواجهة جماعية لأوضاع جديدة لا تضمن لأي واحد منهم أيّ نوع من الطّمأنينة والارتياح إلا في ظلّ الحميميّة الجماعوية. لقد نشأت الحركة في مجتمع لا يكون فيه الانفصال عن العرش أو الحي الأصليّ نهائياً حتى على المستوى المادي بحكم تواصل المشاركة في ملكيّة المسكن. وعلى الرّغم من أنّ الرّوابط مع الجماعة الأصلية تتلاشى تدريجياً مع تقدّم ظاهرة الاندماج في الفضاء الاجتماعي المديني الجديد، لا بدّ من التّذكير بأنّ ذلك ليس آلياً ولا في اتجاه آحادي، وهو ما يذكرنا بكتاب الإنجليزي لاسلات بعنوان (**هذا العالم الذي فقدنا**) تحت تأثير المكننة والفردانية وهاجس كسب المال[38].

36 - لقد أقدم بعض المحتجين على فرض إتاوات على التجار في الأسواق الأسبوعية بصورة دورية نيابة عن الدولة.

37 - robert castel, l’insécurité sociale. qu’est-ce qu’être protégé?, seuil paris, 2003, p.71.

38 - p. laslett, the world we have last, methuen, london, 1965.

لقد تعزّزت الحميمية الجماعوية في خضم الحركة على قاعدة الشّرخ بين الدّولة المركزية والمجتمع المحلّي، وكان تعزيز هذه المشاعر في توافق مع «وعي» منبث بأنّ أفراد المجتمع المحلّي وجماعاته هم خزّان بشري هائل يعيش على أرض فيها موارد منجميّة مهمّة، ولكنّه لم يستفد منها في مستوى البنية التحتيّة والتّشغيل والصّحة وغيرها، لأنّهم كانوا خارج الخريطة التّنموية، ما عمّق صورتهم بوصفهم أبناء ما تسمّيه رحمة بورقية «مناطق السّيبة» الخارجة عن سلطة الدّولة والقانون[39].

لقد أنتجت كل هذه الأسباب سياقاً مواتياً لممارسة العنف، أي لممارسة ما عبّر عنه إريك فروم «بالعدوانية غير الخبيثة» أو العدوانية الدفاعية[40]، حيث كان عنفاً أو عدوانية لها جذورها الاجتماعية ومكتسبة في سياق الممارسة الاجتماعية بين أفراد مجتمع توارثوا منظومة معيارية وسلوكية لم تساعد على التحكّم في العنف وفي إنتاجه ولا في التّخفيف من حدّته.

رابعاً: مسارات تشكّل العنف والعنف المضاد في حركة 8002م وما بعدها:

تعود تسمية الحركات الاجتماعية إلى الفيلسوف الألماني لورنز فون ستين، الذي أطلقها على الحركات الاشتراكية والشّيوعية في فرنسا، ومن بعده كان ماركس يَعدُّ البروليتاريا ضامناً لمعنى التّاريخ، تأسيساً على الصّراع الاجتماعي وثورات الطّبقات الكادحة التي تسعى إلى تغيير واقعها والظفر بجهاز الدولة وتعزيز تحكمها في وسائل الإنتاج[41]. أمّا منذ بداية خمسينيات العشرين، فقد أدرك هربرت بلومر قيمة المنشأة الجماعية للاحتجاج والمعارضة، وأهمّية فرض التغيّرات عبر اللّجوء إلى الوسائل غير المؤسّسية، على أن يحتوي ذلك على البعد الاستراتيجي لدى مجموعات الضّغط.

في المجتمع الذي يعنينا، غابت التّنمية أو كادت[42]، حيث يضمّ الجنوب الغربي (30%) من إجمالي عدد سكان البلاد التونسية، و(55%) من جملة فقرائها، على الرغم من شراسة هذه المناطق في مقاومة المستعمر ودورها في دحره[43]، وهو ما جعل الزّعيم اللّيبي معمّر القذّافي يعلّق عليها آمالاً كبيرة عندما أراد

39 - الزواوي، حسن، ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقاربة سوسيولوجية، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية: www.cerss-ma.org/cerss/2014

40 - يصنف إريك فروم العدوانية إلى ثلاثة أنواع: عدوانية خبيثة، وعدوانية دفاعية، وعدوانية وسيلية، وعلى ضوء هذا التصنيف يصبح مجتمع الحوض المنجمي أمام خيارات محددة مسبقاً، إذ لا حلّ له غير الدفاع عن نفسه ومقاومة العنف بالعنف المضاد.

41 - erik neveu, sociologie des mouvements sociaux, la découverte, paris, 2001, p.107.

42 - يخسر الحوض المنجمي نحو 25 مليون متر مكعب سنوياً من ثروته المائية الجوفية لتركيز وحدات غسل في المراكز المنجمية كافةً.

43 - يعود ذلك إلى الدور المركزي الذي أدّاه الأزهر الشرايطي، الذي ينحدر من ريف قفصة، والذي كان مناهضاً للاستعمار وشرساً في مقاومته، وفي الأخير أعدم سنة 1963م بتهمة التخطيط لاغتيال الزعيم الحبيب بورقيبة.

زعزعة النّظام البورقيبي من خلال إيعاز القيادة الليبية بالحركة المسلّحة المناوئة سنة (1980م). وقد كان هذا المجتمع ولّاداً لحركات احتجاج عديدة منها القديم ومنها الجديد.

في خضمّ وطيس «حركة 2008» والمواجهة بين الدّولة ومجتمع الحوض المنجمي، سنة (2008م)، سعت السلطات إلى إيقاف بعض الزّعامات وسجنها في إطار خيار ردع المحتجّين. ولكن ذلك كان في الحقيقة تورّطاً لأجهزة الدّولة في خيارات ردعية غير مدروسة، إذ تسبّب في تعبئة الشّباب الغاضب ضدّ عناصر الأمن. وشهدت استراتيجيتا الردع والمقاومة تصاعداً ضخماً بفعل لا فاعلية طرق الرّدع المتّبعة، وصارت مخاطر الانخراط في دورة عنف وعنف مضادّ تتنامى بفعل المثيرات التي كنّا بصددها في الفقرة السّابقة. لقد كان خيار الدّولة هو تجاهل الدّوافع الكامنة وراء مظاهر العنف المجتمعي والتّعامي عن مخلّفاته وعدم الوعي بأنّ استئصال العنف يقتضي معالجة عوامله الاجتماعية والاقتصادية والمناطقية بشكل موضوعي[44].

كانت أغلب حالات العنف، التي مورست ضدّ قوّات الأمن ومقدّراته وتجهيزاته، وكذا ضدّ عدد آخر من مؤسّسات الدّولة في مختلف مناطق الحوض المنجمي، فضلاً عن مواجهات في مواقع الإنتاج ذاتها، من أعمال الشباب الذين ذاقوا وطأة الاستبداد ومخلّفات فراغ المجتمع من المؤسّسات الثّقافية والتّعليمية والتّأطيرية الفاعلة والمقنّعة. ولم تجد تلك الشّبيبة متنفّساً غير مهاجمة مؤسّسات الدّولة، وتعطيل نسق الإنتاج، لأنّها رأت فيها المؤسّسات المسؤولة بشكل مباشر عمّا أصبح عليه الوضع العام هناك. إن التّوزيع الزّبوني للوظائف العمومية، أو بيعها في السّوق السّوداء، ينزع عن «الوظيفة العمومية» حرمتها من حيث هي حق للجميع، ويثير الخلط بين كونه رأس مال للمجتمع المحلّي مفرداً، أو وصفه على أنّه رأس مال وطني بالمعنى الجامع، أوعلى أنّه ما يعرف في تونس بالبايليك، أي «رزق الباي» حاكم تونس قبل الفترة الاستعمارية، كناية عن كونه ليس ملكاً للشّعب، ومن الممكن إفساده أو الإضرار به بأيّ شكل.

على امتداد العشريات الأخيرة لما قبل «حركة 2008»، مثّل مجتمع الحوض المنجمي خزّاناً بشرياً للتّعبئة ضدّ الدّولة وأجهزتها الأمنية، وأبدى مستوى من العنف أظهر فيه أنّ ممثّلي الدّولة يمثّلون جسداً غريباً على المجتمع المحلّي، حتى إنّ قادة الاحتجاج دعوا، في العديد من المرّات، إلى عدم تمكين أفراد قوات الأمن مثلاً من شراء حتّى المواد الاستهلاكيّة العاديّة مثل التزوّد بالماء أو الخبز، وأصدروا تعليماتهم

44 - ridha ben amor, et hayet moussa, «la représentation du travail et sa place dans la vie des jeunes», in les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen, op.cité, p.105.

إلى أصحاب دكاكين التّجارة بغلق الأبواب أمامهم وعدم خدمتهم في أيّ طلب[45]. وفي المقابل أبدى المجتمع نفسه قدرة على التّعاون والتّضامن بين أفراده ومختلف مكوّناته ولمّ شتاتها، وتجاوز الاختلافات القائمة على الصّفة أو المهنة أو العرش أو الحيّ، مقابل التصدّي «للخطر الذي يتهدّدهم من الخارج»، ولكنه في الوقت نفسه كان ينتج انقسامات أخرى سنعود إليها لاحقاً في ما أنتجته من حالات عنف.

لقد رأى سارتر أنّ العنف هو فشل أيّاً كان شكله، وإن كان ضرورة تمليها طبيعة المجتمعات الرّاهنة. وإن صحّ اللجوء إلى ممارسته فهو ردّ على عنف مولّد له. وقد بحث سارتر في العنف المرتدّ على الذّات والعنف الموجّه إلى الآخر الذي يكشف مستوى الضّعف الذّاتي الذي أجبر صاحبه على أن يكون عنيفاً. وقد شبّهه، في مقال له حول المستعمر الفرنسي في الجزائر بعنوان «الأوباش»، بأنّه ذلك العنيف الذي لم يأخذ في الحسبان أنّ العنف قد يعطي نتيجة معاكسة.

وقد شهد مجتمع الحوض المنجمي العنف بما هو فعل فردي، كما كان عن طريق الجماعة أو المؤسّسة. فحينما صدر عن فرد كان في اتّجاهين ضدّ النفس وضدّ الآخر، وحين كان ضدّ النّفس عبر عن عدم اهتمام الفرد «بأناه» في مثل حالات الانتحار المتواترة بعد (2011م)، التي بيّنت أنّ الفرد يصل في أشكاله الاحتجاجية إلى درجة قتل نفسه. كما صدر عن جماعة مثل حالات العنف التي اندلعت بين أحياء وعروش في بعض مناطق الحوض المنجمي في ولاية قفصة بعد (2011م)، بدعوى أنّ هناك سكّاناً أصليّين لهم الحقّ في التّشغيل في شركة فسفاط قفصة قبل عائلات «محسوبة الانتماء» إلى الولاية، في حين أنّها أصيلة ولاية توزر، أو منطقة الجريد، على الرغم من أنّها تعيش في الحوض المنجمي منذ عقود طويلة، وعقدت شبكات ممتدّة من علاقات المصاهرة والجيرة والزّمالة في العمل والصّداقة... إلخ. ومع ذلك تأخذ صناعة العنف، أي توفير سياقاته الاجتماعية والتّاريخية، أشكالاً عديدة، حيث تصل بعض الصّراعات إلى مستوى من العنف التّدميري غير المسبوق[46].

في المقابل، وفي العديد من الأدبيات الاحتجاجية، يبدو الحوض المنجمي بؤرة توتّر ومصدر إزعاج للسّلطة يتغيّر صداه ومداه بقدر استجابتها لمطالب المجتمع المحلّي، ودرجة السّخط التي ترتفع وتنخفض بحسب متغيّرات عدّة. وقد أثر ذلك في بعض أشكال الاحتجاج ومحتوياته: «**في هذا الاعتصام هناك اتفاق بيننا كمعطّلين عن العمل، على أن يكون حراكنا بعيداً على كل هيكل رسمي سواء ممثّل عن الدولة، أو**

45 - استقينا الرواية من رجل أمن بقيت الأيام التي قضاها في الحوض المنجمي، أثناء حركة 2008م، راسخة في ذاكرته، فهو وأصدقاؤه لم يتمكنوا حتى من شراء قارورة ماء أو بعض المواد العادية لاستهلاكها. وقد رأى مستجوبنا أن تلك كانت أصعب تجربة عمل قضاها في حياته المهنية، ولكنه من ناحية أخرى يرى أنها درس في التضامن المحلي والجهوي بين مختلف شرائح المجتمع المحلي الذي اشتمل على التجار.

46 - وقع بعد 2011م صراع دامٍ في مدينة الرديف بين السكان الذين يرون أنفسهم أصليين وبين من يعدّونهم وافدين نتيجة لحركة النزوح من توزر ونفطة (مدينتان إلى الجنوب من الحوض المنجمي لا تنتميان إليه) إلى الرديف. سجلت بعض حالات الوفاة وبعض الجرحى فضلاً عن خسائر مادية جسيمة. وكانت مدينة المظيلة عرفت أحداثاً شبيهة انتهت بحرق بعض المحلات التجارية وبعض المرافق المهمة في الجهة (مقهى كبير).

ممثّل عن الأحزاب السياسية، فحتى منظمة المعطلين عن العمل منخرطوها لهم ألوان سياسية، وكلّ له أجنداته ويتمّ استغلالهم سياسياً بالرغم أن أوّل مكتب لهذه المنظمة كان في الرديف سنة (2006م)، فكلّهم خصومنا ولن يحضروا بيننا إلا بصفتهم طرفاً في التفاوض بشأن مطالبنا لأنّنا ندرك أن أيّ لون سياسي لأيّ معتصم يؤثّر في فعالية اعتصامنا»[47]. ويدلّ هذا إلى أنّ الرّفض الذي طال سياسات الدّولة ومخلّفاتها كان في أقصى درجاته، وهو ما يفسّر تعبير أحد المعتصمين، أثناء مقابلة أجريناها معه، عن رفضه تشريك كلّ فرد يشتبه في تنسيقه مع جهة رسمية، سواء أكانت حزبية أم ممثّلة للدّولة، في الاعتصام.

تدفعنا هذه التّدقيقات المتعارضة إلى «وضعنة العمليّات النّفسية الفرديّة»[48]، بحسب تعبير ماكس فيبر في لحظة رصد مظاهر العنف المضاد، لأنّ أغلب الوقائع تكون محلّ إخفاء وراء ستر «الوعي الخاطئ»، إذ قد نجد أنفسنا إزاء من يندّد بالاستغلال المجحف لليد العاملة من خلال كاميرا مُظلمة، فيصبح الواقع مشوّهاً لا يملك العنيف إزاءه إلا انعكاساً شاحباً ومقلوباً ومبتوراً. في مثل هذه الحالات يصير الوعي متغيّراً ساذجاً وغير مسؤول، وتسود الضّغوطات ووسائل الإقناع من خلال العادات والتّقاليد، فينجر الجميع إلى العنف باعتبار أنّ أيّة واقعة اجتماعية لا تنجم إلا عن تفاعل مجموعة من التصرّفات الفردية تتشكّل جماعياً تحت تأثير ظروف خاصة، حيث تعبّر عن مواجهات بين (لا)عقلانيّات متباينة.

فإذا ما اعتبرنا، كما تجيزه لنا بعض الحالات المعروضة، ظاهرةَ العنف المضادّ لعنف الدولة لدى المجتمعات المحلّية متجاورةً في اندلاعها ومنطق اشتغالها مع قيم العادات التقليدية، ومع ترسّخ بنية العروش القبلية والمناطقية والجهوية، صار من الممكن اعتبارها ضمن ضرورات المواقف والمواقع التي توجدها تلك البنية.

بهذا المعنى يكون العنف أقصى حالات الدّفاع عن الذّات، إذا ما رأينا أنّ مجتمع الحوض المنجمي مهدّد من قبل الدّولة المركزية، حيث يجد نفسه مضطراً إلى ممارسة عنف مضادّ يستمدّ مشروعيته من شرعية ردّة الفعل. وعلى الرّغم من أنّ المؤسّسة الأمنية، التي تمثّل جهازاً من أجهزة الدّولة المركزية، غالباً ما تستعمل العنف في حالات فرض الأمن والسّلم المدني وهذا لا ينفي أنه فعل لا يخرج عن سياق العنف ومعجم القوّة والفرض[49]، فإنّ الحركة الاجتماعية في الحوض المنجمي لم تكن اعتباطية ولا مجانية. من الوجهة التي كنّا فيها هي ليست إلا تراكماً لمشاعر سخط ونقمة منتجة لشعور عدواني طال ممثّلي الدّولة وأجهزتها.

47 - بعض ما قاله أحد المحتجين خلال اعتصام المطالبة بالتشغيل في أحد مغاسل الفسفاط أثناء مقابلة معه وذلك يوم 2017/7/12م.

48 - فريول، جيل، معجم مصطلحات علم الاجتماع، مرجع سابق، ص56.

49 - georges burdeau, l’etat, paris, points, 2009, p.89

إن استنتاجنا الأهمّ من كلّ التّحليلات السّابقة أنّ العنف في اجتماعيّته صناعة، وأنّ أسبابه تكمن في انتهاج الدّولة سياسات عمومية محدّدة في المجالات التّنموية والاجتماعية، رصدنا أمثلة محدّدة على أنّها تدخل في خانة الإقصاء والتّهميش وتنمية التخلّف في مجتمعات محلّية بعيدة عن المركز وخارجة على السّياق السوسيو-ثقافي المجتمعي المركزي. وفي المقابل، وفي تفاعل مع تلك السياسات ذاتها من جهة، وفي علاقة ببعض الخصوصيات المورفولوجية والجغرافية المحدّدة، توقّفنا على أنّ استراتيجية الدّولة المركزية يتمّ تنفيذها عبر فاعلين محلّيين[50]. ولذلك كان من أهمّ ما وقفنا عليه أنّ ظهور العنف المضادّ في مجتمع الحوض المنجمي، بوصفه مجتمعاً محلّياً، كان دليلاً على عدم قدرة هذا المجتمع على استيعاب التحوّل الذي عرفته الدّولة الوطنية المبنية إبّان الاستقلال إلى تلك الدّولة التي لم تعد تتكفّل بتأمين كلّ حاجات الفرد والمجتمع.

خاتمة:

لئن مثّل إنتاج العنف السّمة الأساسية لنموذج الدّولة المعاصرة القائمة على حماية أقلّية على حساب بقية المجتمع فإنّ انعكاسات هذا العنف تكون في عمقها اجتماعية عامة تمسّ أركان عيش المجتمعات المحلّية، كما يمكن أن تهزّ أركان الدّولة ذاتها. ومن المهمّ أنّ هذه المجتمعات المحلّية لا تعدم وسائل تجبر بها الدولة المركزية على إعادة النّظر في خياراتها التنموية بما قد يجنّبها خسائر تنتج عبر ممارسات عنيفة من قبيل تعطيل شركات الإنتاج وغيرها من أشكال الحركات الاحتجاجية والاجتماعية. فإذا ما صحّ، من خلال المثال التّونسي الذي كنّا بصدده، أن ما تلكأت في تحقيقه الدّولة في البداية، وهو تحقيق مطالب المحتجّين، وجدت نفسها في النّهاية مضطرّة إلى تحقيقه مع تحمّل كل تبعات الحركة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنّ ذلك يعني أنّ صناعة العنف إذا ما خرجت عن ضرورتها الاجتماعية، وصارت استراتيجية سلوك متعمّد، كانت صناعة مكلفة اجتماعياً يحسن التّعاطي مع جذورها بدلاً من التغاضي عنها، فضلاً عن تنميتها.

- 50didier revest, ville et violence, paris, l'harmattan, 2001, p.57.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

1- القواميس:

- فريول، جيل، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة تحت إشراف بسام بركة، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2011م.

2- الكتب:

- الحيدري، إبراهيم، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، 2015م.

- دينينغ، مايكل، الثقافة في عصر العوالم الثلاثة، ترجمة أسامة الغزولي، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، العدد 401، الكويت، حزيران 2013م، 360 صفحة.

- كوثراني، وجيه، هويات فائضة... مواطنة منقوصة. في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً، دار الطليعة، بيروت، 2004م.

3- المقالات:

- بوخرص، أنوار، «المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس»، على الرابط:
carnegie-mec.org/2017/07/20/ar-pub-72776

- منشور بتاريخ 20 تموز/يوليو 2017م.

- بوزيد، عادل، «التنمية المحلية من خلال تجربة الفعل المقاولي السياحي. الساحل التونسي مثالاً»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 2014م، ص9.

- دونزيل، أندري، «السوسيولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة»، ترجمة محمد الإدريسي، المستقبل العربي، ص170-174.

- الزواوي، حسن، «ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقاربة سوسيولوجية»، المجلة المغربية للسياسات العمومية: مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، العدد 11، ربيع 2014م.

- طحطح، خالد، «مشكلة البطالة وخرافة التنمية»، على الرابط:
www.mominoun.com/articles/مشكلة-البطالة-وخرافة-التنمية4195-

- منشور بتاريخ 11 آب/أغسطس 2016م.

- كريستيفا، جوليا، «شعرية التمرد وحميمية الذات الثائرة»، حوار مع باتريك وليامز، كتابات معاصرة، المجلد 25، آب-أيلول 2016م.

- النحال، مصطفى، «عن الدولة والعنف الرّمزي: المحاضرات التي ألقاها بيير بورديو بالكوليج دو فرانس (1989-1992م)»، الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 2012/10/9م، على الرابط:
www.maghress.com/alittihad/159858

4- التقارير:

- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إدارة شؤون الإعلام، تشرين الأول/أكتوبر 1988م.

- البنك الدولي، إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011م.

- المعهد الوطني للإحصاء على العنوان الإلكتروني: www.ins.tn

ثانياً: بالفرنسية:

1- الكتب:

- badie, bertrand, les deux etats. pouvoir et société en occident et en terre d'islam, paris, fayard, 1986 (réed. seuil, 1997).

- bruno, richard, psychologie des groupes restreints. presses interuniversitaires du québec, 1996.

- burdeau, georges, l'etat, préface de philippe braud, paris, points (collection essais), 2009.

- castel, robert, l'insécurité sociale. qu'est-ce qu'être protégé?, paris, seuil, 2003.

- dubet, françois, la préférence pour l'inégalité. comprendre la crise des solidarités, paris, seuil, 2014.

- neveu, erik, sociologie des mouvements sociaux, paris, la découverte, 2002.

- revest, didier, ville et violence, paris, l'harmattan, 2001.

2- المقالات:

- bataille, philippe, schiff, claire, «la discrimination à l'embauche. le cas du bassin d'emploi d'alès», in, les annales de la recherche urbaine, n 76, 1997, pp. 89-96.

- ben amor, ridha et moussa, hayet, «la représentation du travail et sa place dans la vie des jeunes», in, les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen. une enquête sociologique, lamloum olfa et ben zina mohamed ali (dir.). international alert, tunis, 2015, pp. 99-113.

- ben h'mida, abdessalem, «discours fondateur du syndicalisme tunisien et mobilité sociale», in, cahiers de la méditerranée, n 49,1, 1994, pp.19-35.

- ben jannet, zouheir, «vers une nouvelle stratégie de développement. de l'etat-nation à la bonne gouvernance. le cas tunisien». insaniyat n 39-40, janvier - juin 2008, pp.123- 137.

- hibou, beatrice, «la formation asymétrique de l'etat en tunisie. les territoires de l'injustice», in, bono; irène, hibou, béatrice, meddeb hamza et tozy mohamed, l'etat d'injustice au maghreb: maroc et tunisie, paris, karthala, 2015.

- lamloum, olfa, «la politique à la marge de l'etat et des institutions», in, les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen. une enquête sociologique, lamloum olfa et ben zina mohamed ali (dir.). international alert, tunis, 2015, pp.115-145.

- mandarou-taoubi, françoise, «les nouvelles stratégies départementales de développement local: le cas de l'aveyron», in, sud-ouest européen, tome9, 2000, pp.15-24.

- melliti, imed, «jeunes et dynamiques familiales», in, les jeunes de douar hicher et d'ettadhamen. une enquête sociologique, lamloum olfa et ben zina mohamed ali (dir.). international alert, tunis, 2015, pp.45-64.

- salin, pascal, «l'illusion de l'etat arbitre», le figaro, du 11/06/2003.

- thouez, j-p, et godon d., «géographie du travail et de la santé. le cas de la mortalité par cancers par secteurs d'activité selon les bassins d'emploi au québec», in, espace, populations, sociétés, 1984-3, pp.47-58.

ثالثاً: بالإنجليزية:

المقالات:

- gunder frank, andre and fuentes, marta «civil democracy. social movement in recent world history'', in, transforming the revolution: social movements and the world-system, by amin, arrighi, gunder-frank and wallerstein, monthly review press, new york, 1990, pp. 139-180.

- laslett peter, the world we have lost further explored, london, methuen. 1965.

- mcclarthy john, «resource mobilization and social movement. a partial theory», american journal of sociology, 82, 1977, pp.1212-1241.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2019

All rights reserved © 2019